

## مسائل من خلاف النحويين البصريين والكوفيين حول الضرورة الشعرية

أ.م.د. سهى سعدون جاسم

الجامعة العراقية - كلية التربية للبنات

dr.suhasadoon@gmail.com

### الملخص:

إنَّ الخلاف النحوي من المسائل التي اهتم بها الدرس اللغوي منذ بداية الدراسة اللغوية ، وكان لهذا الخلاف أسباب عديدة من أهمها : اختلاف المنهج بين اللغويين، حتى أُلْفَتْ مصنفات كثيرة في هذا المجال . وكان من أهم أسباب الخلاف بين النحاة استعمالهم للشاهد الشعري في الاحتجاج للقواعد، وكان لشاهد الضرورة الشعرية النصيب الأكبر ، فهم لم يتفقوا على مفهوم محدد ودقيق للضرورة الشعرية مما أدى الى اختلافهم حول شاهد الضرورة من عدة نواحٍ، فمنهم من أدخله في باب الضرورة ، أي الاستعمالات اللغوية التي يضطر الشاهد الى استعمالها تماشياً مع لغة الشعر، وما تفرضه عليه من قوانين لإقامة الوزن في البيت الشعري ، في حين أن بعضهم نظر الى هذه الاستعمالات على أنها من كلام العرب، فلا يجوز إدخالها تحت مفهوم الضرورة، ومن جوانب الخلاف بينهم أيضاً اختلافهم في طريقة التحليل، والتخريج للشواهد تختلف من عالمٍ لآخر ، فكلُّ عالمٍ يحاول أن يجد للشاهد تخريجاً يوافق منهجه حتى ولو كان في ذلك تحكُّم في الاستعمال اللغوي في سبيل موافقة القاعدة التي وضعها اللغويون، في حين أن غيرهم كان ينظر الى الشاهد على أنه صورة من استعمال فصيح اللغة يندرج تحت باب اللهجات فوسعوا القاعدة لتستوعب هذا الاستعمال .

ينقسم هذا البحث على بحثين، تناولنا في المبحث الأول: التعريف بالضرورة الشعرية وآراء العلماء فيها، أما المبحث الثاني: فتحدثنا فيه عن بعض من المسائل الخلافية بين النحاة حول الضرورة الشعرية، ثم خاتمة اندرجت تحتها أهم النتائج التي توصلنا اليها ثم قائمة المصادر والمراجع .

الكلمات المفتاحية: (خلاف النحويين البصريين والكوفيين، الضرورة الشعرية).

## **Issues of disagreement between Basran and Kufi grammarians about poetic necessity**

**Assistant Professor Suha Saadoon Jassim**

**University of Iraq – College of Education for Girls**

**dr.suhasadoon@gmail.com**

### **Abstract:**

Grammatical disagreement is one of the issues that linguistic studies have been interested in since the beginning of linguistic studies. This disagreement had many reasons, the most important of which is the difference in methodology between linguists, so many books were written in this field. One of the most important reasons for the disagreement among grammarians was their use of poetic evidence in the argument for rules, and the evidence of poetic necessity had the largest share, as they did not agree on a specific and precise concept of poetic necessity, which led to their disagreement about the evidence of necessity in several aspects. Some of them included it in the category of necessity, i.e. the linguistic uses that the witness is forced to use in line with the language of poetry, and what it imposes on him of laws to establish the meter in the poetic verse, while some of them viewed these uses as being from the speech of the Arabs, so it is not permissible to include them under the concept of necessity. Another aspect of disagreement among them is their difference in the method of analysis and the graduation of the evidence, which differs from one scholar to another, as each scholar tries to find a graduation for the evidence that agrees with his method, even if it is controlling the linguistic usage in order to agree with the rule that the linguists have established, while others viewed the evidence as an image of the use of the eloquent language that falls under the category of dialects, so they expanded the rule to include this use. This research is divided into two sections. In the first section, we discussed the definition of poetic necessity and the opinions of scholars on it. As for the second section, we talked about some of the controversial issues among grammarians regarding poetic

necessity, then a conclusion that included the most important results we reached, then a list of sources and references.

Keywords: (The disagreement between Basran and Kufi grammarians, poetic necessity).

## المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على خير الأنام محمدا وعلى آله وصحبه وسلم .

أما بعد ...

إن الخلاف النحوي من المسائل التي اهتم بها درس اللغوي منذ بداية الدراسة اللغوية ، وكان لهذا الخلاف أسباب عديدة من أهمها : اختلاف المنهج بين اللغويين، حتى أُلْفَتْ مصنفات كثيرة في هذا المجال .

وكان من أهم أسباب الخلاف بين النحاة استعمالهم للشاهد الشعري في الاحتجاج للقواعد، وكان لشاهد الضرورة الشعرية النصيب الأكبر ، فهم لم يتفقوا على مفهوم محدد ودقيق للضرورة الشعرية مما أدى الى اختلافهم حول شاهد الضرورة من عدة نواحٍ، فمنهم من أدخله في باب الضرورة ، أي الاستعمالات اللغوية التي يضطر الشاهد الى استعمالها تماشياً مع لغة الشعر، وما تفرضه عليه من قوانين لإقامة الوزن في البيت الشعري ، في حين أن بعضهم نظر الى هذه الاستعمالات على أنها من كلام العرب، فلا يجوز إدخالها تحت مفهوم الضرورة، ومن جوانب الخلاف بينهم أيضاً اختلافهم في طريقة التحليل، والتخريج للشواهد تختلف من عالمٍ لآخر ، فكلُّ عالمٍ يحاول أن يجد للشاهد تخريجاً يوافق منهجه حتى ولو كان في ذلك تحكم في الاستعمال اللغوي في سبيل موافقة القاعدة التي التي وضعها اللغويون، في حين أن غيرهم كان ينظر الى الشاهد على أنه صورة من استعمال فصيح اللغة يندرج تحت باب اللهجات فوسعوا القاعدة لتستوعب هذا الاستعمال .

ينقسم هذا البحث على مبحثين، تناولنا في المبحث الأول :التعريف بالضرورة الشعرية وآراء العلماء فيها، أما المبحث الثاني: فتحدثنا فيه عن بعض من المسائل الخلافية بين النحاة حول الضرورة الشعرية، ثم خاتمة اندرجت تحتها أهم النتائج التي توصلنا اليها ثم قائمة المصادر والمراجع .  
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

## المبحث الأول : التعريف بالضرورة الشرعية وآراء العلماء فيها

### أولاً: الضرورة الشرعية لغة

الضرورة لغة : الحاجة، يقول ابن منظور (٧١١هـ) : رجل ذو ضرورة ،أي ذو حاجة . والضرورة : اسم لمصدر الاضطرار . تقول: حملتني الضرورة على كذا وكذا ، وقد اضطر فلان الى كذا وكذا ، إذن فالضرورة مأخوذة من الاضطرار . ومعنى الاضطرار في اللغة الاحتياج الى الشيء .

ومن المعاني التي تتدرج تحت معنى الاضطرار، الضيق في المكان ، يقول الأزهري (٣٧٠هـ): ومكان ذو ضرار ،أي ضيق<sup>١</sup> . ففي قوله تعالى (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ) ( البقرة ١٧٣)، يكون معنى الاضطرار في هذه الآية الكريمة أن من احتاج وألجئ الى أكل ما حرم الله لما قد يلحقه به الجوع من الضيق فلا بأس أن يأكل غير باغٍ ولا عاد، وعليه فإن الضرورة في معناها اللغوي هي الاحتياج .

### ثانياً : الضرورة الشرعية في اصطلاح النحويين

أ- رأي سيبويه (ت ١٨٠هـ)

ينسب مفهوم الضرورة الشرعية الى سيبويه<sup>٢</sup>، فيرى أن الضرورة توجد اذا لم يكن للشاعر خيار في التخلص منها، أما إن أمكنه ذلك فلا وجود للضرورة ، بل يكون استعمالاً سائغاً يجوز استعماله في الشعر والنثر على السواء ، فلم يصرح بتعريف للضرورة الشرعية في الكتاب ، وإنما كان يشير الى وجودها بقوله " وإن اضطر شاعر"<sup>٣</sup> ، وقوله " هذا اضطرار"<sup>٤</sup>، فمفهوم الضرورة عنده يعالج شواهد الضرورة الشرعية، ومن الأبواب التي عقدها للحديث عنها، وأولها: (باب ما يحتمل الشعر) ، ويقول فيه " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ، وحذف ما لا يحذف يشبهونه فيما قد يحذف واستعمل محذوفاً"<sup>٥</sup>.

ثمّ يقدم مجموعة من الشواهد التي تدل على أن الشعر يحتمل ما لا يحتمله الكلام من الاستعمالات التي تخرج عن القاعدة اللغوية العامة التي كان سيبويه يحاول أن يجعلها مطردة على كل الاستعمالات اللغوية ، لكنه أدرك أن لغة الشعر تختلف عن الكلام، ونجده عند أستاذه الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ) واضحاً ، إذ أن الدارس لآراء الخليل وسيبويه يجد أنهما كانا يوليان لغة الشعر والأسلوب الشعري أهمية خاصة .

ب- رأي الأخفش (ت ٢١٥هـ)

لقد ذهب الأخفش مذهباً مختلفاً عن غيره من النحاة، إذ يرى أن الشعراء طبقة متميزة من الناس ، وجاز لهم ما لم يجز لغيرهم ، واعترف بأن للشعراء تأثيراً في الكلام العادي، إذ يتأثرون هم بداية بما يقولونه ، فتصبح هذه التراكيب جارية على ألسنتهم في الشعر والكلام العادي ، يقول " إن الشاعر يجوز له في كلامه وشعره ما لا يجوز لغير الشاعر في كلامه لأن لسان الشاعر قد اعتاد على الضرائر فيجوز له ما لا يجوز لغيره"<sup>٦</sup>.

ومن الأمثلة على موقف الأخفش من الضرورة أنه أجاز صرف ما لا ينصرف مطلقاً دون التقييد بضرورة الوزن ويذكر هذا السيوطي (ت ٩١١هـ) في الهمع " وزعم قوم ان صرف ما لا ينصرف مطلقاً، أي في الاختيار لغة لبعض العرب حكاها الأخفش ، قال: وكأنّ هذه لغة الشعراء لأنهم قد اضطروا اليه في الشعر ، فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام"<sup>٧</sup>.

فمذهب الأخفش يبيح للشعراء في كلامهم ، بل أنه يحتج لهم، ويقبل أن يجاريهم غير الشعراء لأنهم طبقة من المتكلمين يجوز لهم ما لا يجوز عند غيرهم الا في الاضطرار .

ج- رأي ابن جني (ت ٣٩٢هـ)

يرى ابن جني أن الضرورة الشعرية هي كل ما وقع في الشعر مما لا تجيز القواعد مجيئه سواء أكان الشاعر مضطراً اليه لا يجد عنه معدلاً أم لم يكن كذلك<sup>٨</sup> "لأن الشعر لما كان كلاماً موزوناً تكون الزيادة فيه والنقص منه يخرج عن الوزن ، ويحيله عن طريق الشعر المقصود مع صحة معناه ، استجيز فيه لتقويم وزنه من زيادة و نقصان وغير ذلك مما لا يستجاز في الكلام مثله"<sup>٩</sup>، كما أن "

الشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار، وكثيراً ما يحرف فيه الكلم عن أبنيته، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله<sup>١١</sup>.

فالضرورة الشعرية هي " ما وقع في الشعر مخالفاً للقياس مما لم يقع له نظير في النثر، سواء أكان عنه مندوحة أم لا، أو ما وقع في النثر للتناسب أو السجع على خلاف ذلك"<sup>١٢</sup>. أو يمكن القول إنها مخالفة لقواعدٍ معياريةٍ وضعها النحويون، وخالفها الشعراء، وخرجوا بها عن الأصل امتثالاً لمتطلبات الشعر من وزنٍ وقافيةٍ وموسيقى.

فنجد اختلاف آراء العلماء في موضوع الضرورة الشعرية واحتدام الخلاف بينهم بين مجوزٍ ومانع، وهذا ما سنلاحظه في البحث.

### المبحث الثاني : مسائل من خلاف النحاة حول الضرورة الشعرية

إن الشعر العربي مصدرٌ مهمٌ من مصادر الاحتجاج التي استعملها اللغويون لوضع قواعد اللغة، واعتنوا به عناية كبيرة، فجددهم يستشهدون به في كتبهم على كل قاعدةٍ يتطرقون إليها، إلا أنهم لاحظوا خروج بعض الأبيات الشعرية عن القاعدة العامة التي أرادوا لها الاضطراد في اللغة، ولخروجها عن قواعدهم العامة التي وضعوها، قالوا: بأن هذه الأبيات خرجت عن القاعدة بتأثير من لغة الشعر، فقالوا: إن الشاعر اضطرَّ بحكم الوزن والقافية والموسيقى الشعرية الى الخروج عن القاعدة، فالشعر موضع ضرورة، لذلك عدّوا هذه الشواهد من ضرورة الشعر، في حين أن منهم من نظر إليها من خلال استقصاء لغات العرب، ولهجاتهم، فوجدَ منها ما يعبر عنه في هذه اللهجات، فادرج هذه المسائل ضمن ما قالته العرب واحتج له

كان لشاهد الضرورة الشعرية أثر كبير في الخلاف بين النحاة في المستوى النحوي، وذلك بسبب ظهور تراكيب خارجة عن القاعدة العامة عند النحاة، فبعضهم رأى أن هذه التراكيب تمثل خروجاً عن القاعدة، ولا يجوز هذا الخروج إلا للضرورة الشعرية، لأن الشاعر اضطر إليها بسبب ما في الشعر من قوافٍ وأوزانٍ، في حين رأى غيرهم في هذه التراكيب تنوعاً يثري المعنى، ويخدم العبارة، ويجد أنها جائزة في الشعر وسعة الكلام.

وسندرج بعض القضايا التي هي من صلب الضرورة الشعرية التي يلجأ إليها الشاعر لاتمام الوزن والقافية، والتي حصل خلاف بين النحاة على أثرها، من تلك المسائل:

أولاً : اضمار الجازم ، وإبقاء عمله

اختلف النحاة في جواز حذف الجازم وإبقاء عمله ، فذهب الجمهور الى أنه لا يجوز في سعة الكلام، وأجازوا أن يأتي في الشعر للضرورة<sup>١٢</sup>، وذلك نحو قول متمم بن نويرة<sup>١٣</sup>:

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبُعُوضَةِ فَأَخْمَشِي      لَكَ الْوَيْلُ حُرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكُ مَنْ بَكَى

أراد ليبك من بكى، وقول الشاعر<sup>١٤</sup>:

مُحَمَّدٌ تَقْدِ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ      إِذَا مَا خَفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا

أراد: لتقد نفسك ، يقول سيبيويه: " واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر، وتعمل مضمره"<sup>١٥</sup> ، فيجوز عنده أن تُحذف (لام الأمر)، ويبقى عملها في الشعر . وقد صرح السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) بجواز ذلك للضرورة إلا أنه جعله مخصوصاً بالأمر للغائب ، إذ يقول في بيت متمم بن نويرة " الشاهد في قوله ( أو يبك) وهو أمر للغائب، والأمر للغائب يكون بالفعل المضارع، ويدخل عليه حرف اللام، فلما اضطر حذف اللام"<sup>١٦</sup>.

أما المبرد (ت ٢٨٥ هـ) فمذهبه منع حذف لام الأمر حتى في الضرورة، وأنكر على النحاة أنهم أجازوا الحذف في الشعر، إذ يقول: " لا أرى ذلك على ما قالوا لأن عوامل الأفعال لا تضمّر، وأضعفها الجازمة، لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء"<sup>١٧</sup>.

فالمبرد لا يجيز حذف لام الأمر، وإبقاء عملها في الفعل المضارع في سعة الكلام وفي الشعر، وأنكر على من أجازه في الشعر للضرورة، وحثه أنه لا يجوز إضمار عوامل الأفعال، وأن عوامل الجزم أضعف من غيرها من العوامل، فهي كعوامل الجر في الأسماء لا يجوز حذفها وبقاء عملها، كذلك لم يجز عنده حذف الجازم وإبقاء عمله في الفعل .

وقد أجاز الكسائي (ت ١٨٩هـ) أن تحذف لام الأمر في غير الشعر في قوله تعالى (قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا) (الجاثية ١٤) على أنه أسقط اللام وترك (يغفر) مجزوماً<sup>١٨</sup>، وقد فصل ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) الأمر في هذه المسألة، فحذف لام الأمر عنده على ثلاثة أنماط:

- أ- كثيرة مضطربة إذا كان بعد أمر، كقوله تعالى (قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا) (الجاثية ١٤) على أن (يغفر) مجزوم عنده بجواب الأمر على معنى: إن نقل لهم: (اغفروا يغفروا)<sup>١٩</sup>.
- ب- ما لم يأت بعد أمر، وهو على قسمين<sup>٢٠</sup>: ما كان من الاختيار، كقول متمم بن نويرة<sup>٢١</sup>:

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبُعُوضَةِ فَأَخْمِشِي      لَكَ الْوَيْلُ حُرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكُ مَنْ بَكَى

فهذا عند ابن مالك ليس من الضرورة، لتمكنه من أن يقول: (وليبك)، وما يكون للضرورة كقول الشاعر<sup>٢٢</sup>:

فَلَا تَسْتَطِئْ مِئِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي      وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ

أراد ليكن للخبر منك نصيب، لكنه اضطر، فحذف، أما قوله<sup>٢٣</sup>:

مُحَمَّدٌ تَفْدٍ نَفْسِكَ كُلُّ نَفْسٍ      إِذَا مَا خَفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا

فهذا عنده من باب تخفيف الياء، كما حذفوها من الأيد، أراد الأيادي.

فابن مالك يوفق بين جميع الآراء، وعليه توسع القاعدة، فيجوز أن تحذف لام الأمر في سعة الكلام إذا كانت جواباً لأمر، كما يجوز في الاختيار في بعض المواطن إذا لم تأت بعد أمر، إلا أن يضطر الشاعر إلى حذفها بما يتوافق مع لغة الشعر.

ثانياً: إضمار (أن) المصدرية وإبقاء عملها من غير بدل:

تضم (أن) ويبقى عملها جوازاً ووجوباً في مواضع محددة ذكرها النحاة، فأما إضمارها جوازاً، فبعد ستة أحرف هي: (لام التعليل، لام العاقبة، حروف العطف الواو والفاء، ثم، وأو)<sup>٢٤</sup>.



أما إضمارها وجوباً، فيكون بعد لام الجحود ،كقوله تعالى(لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيُهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ) ( النساء ١٣٧)، وبعد فاء السببية ، وبعد واو المعية، وأو المقدره بحتى<sup>٢٥</sup>.

واختلف النحاة في إجازة إضمار أن المصدرية في غير هذه المواضع ، فذهب البصريون الى أن ( أن المصدرية) المخففة من الثقيلة لا تعمل مع الحذف من غير بدل، وهم يرون أنه إذا حذفت (أن) في غير المواضع السابقة وجب رفع الفعل المضارع بعدها لزوال عامل النصب .

يقول الأخفش (ت٢١٥هـ): " ومثله مُرُّه يعطيني ،إن شئت جعلته على فهو يعطيني، وإن شئت جعلته على (أن يعطيني)،فلما ألقيت أن أرتفع"<sup>٢٦</sup> ، فالأخفش يقدر فيها (أن) ، ولكنه لا يعملها إذا حذفت، فيرفع الفعل المضارع بعدها.

ويقول سيبويه في قولهم: (مُرُّه يحفرُّها)، وقد وجاء رفعه على شيء هو قليل في الكلام،على مرُّه أن يحفرُّها، فإذا لم يذكروا (أن) جعلنا المعنى بمنزلة في عنينا نَفَعْلٌ وهو في الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به، فإذا تكلموا به،فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب، كأنه قال: (عسى زيد قائلاً) ثم وضع يقول في موضعه، وقد جاء في الشعر<sup>٢٧</sup> .

فسيبويه يذكر أن تُضمَر (أن) ويبقى عملها في الفعل، ويقول: إن هذا قليل جداً لا يكادون يتكلمون به، وإن تكلموا به، فيكون الفعل مرفوعاً في موضع اسم منصوب على تقدير: زيد يقولُ الخير، بعد حذف (أن) كأنه يقول: زيد قائلاً الخير، فجعل الفعل في موضع نصب، ومثل ذلك قول طرفة بن العبد<sup>٢٨</sup> :

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضُرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟

فالبصريون يرفعون الفعل (أحضر) لانقطاع عمل (أن) بحذفها، وحجّة البصريين لما ذهبوا إليه أن من عوامل النصب في الأفعال، وعوامل الأفعال الضعيفة، فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل .

وحجة أخرى ، وهي أنّ (أن) المشددة لا تعمل اذا حذفت، وهي من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال<sup>٢٩</sup>. ويظهر هنا اعتماد البصريين على الحجج العقلية في دفاعهم عن رأيهم، والتعديد للغة.

أما الكوفيون ، فجائز عندهم أن تعمل أن المصدرية في الفعل المضارع مع الحذف من غير بدل، ويحتجون لما ذهبوا اليه بقراءة أبي كعب<sup>٣٠</sup> - رضي الله عنه- من قوله تعالى (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ) (البقرة ٨٣) ، فنصب ( لا تعبدوا) بأن مقدره لأن التقدير فيه : أن لا تعبدوا إلا الله ، فحذف (أن) ، وأعملها مع الحذف<sup>٣١</sup>.

ويستدلون على ذلك من أيضاً بما ورد عن العرب، كقول طرفة بن العبد<sup>٣٢</sup>

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟

بنصب (أحضر) على تقدير: أن أحضر ،فحذف (أن) واعملها في الفعل، وما يدلُّ على أن طرفة بن العبد أعملها في الفعل بعد إضمارها أنه عطفها على ( وَإِنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ ) ، فدلَّ على أنها تنصب الفعل بعد إضمارها .

وقد وافق العكبري (ت ٦١٦هـ) الكوفيين ، إذ يقول: ( تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) فيرى أنّ (خيرٌ) خبرٌ للمصدر المؤول (سماك)، وتقديره: (أن تسمع)، وحذف (أن) وهي مراد جائز<sup>٣٣</sup>.

ثالثاً: حذف حرف الجر وبقاء عمله

اختلف النحاة في جواز حذف حرف الجر مع إبقاء عمله، فلم يجز عندهم إلا سماعاً ، وانفرد ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) بأن صرح بأن إضمار حرف الجر، والإبقاء على عمله جائز في ضرورة الشعر<sup>٣٤</sup> ، وذلك نحو قول الشاعر<sup>٣٥</sup>:

لاهِ ابْنُ عَمِّكَ أَفْضَلَتْ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

وقول الشاعر<sup>٣٦</sup>:

## رَأَيْنَ خَلِيصاً بَعْدَ أَحْوَى تَلْعَبُ      بَفُودِيهِ سَبْعُونَ السَّنِينَ الْكَوَامِلُ

وكذلك ما ورد من أمثلة من النثر على حذف حرف الجر مثلما روي عن رؤبة أنه كان إذا قيل له: (كيف أصبحت عافاك الله؟)، فيقول: (خيرٍ والحمد لله) على تقدير: بخير، أو على خير<sup>٣٧</sup>.

فإضمار حرف الجر وإبقاء عمله ليس مختصاً بضرورة الشعر، بل هو جائز ومسوغ في سعة الكلام يؤكداه السيوطي (ت ٩١١هـ) عن الخليل (ت ١٧٠هـ) من أن العرب في الجاهلية كانوا يقولون: (لاه أبوك)، وما تركوا ذلك لشيء إلا أنهم كرهوا هذا عندما جاء الإسلام لخصوصية لفظ الجلالة<sup>٣٨</sup>.

ورد في كتب النحاة أنّ من الضرورة حذف نون الوقاية من: (ليت، عن، من، وقد)، ونون الوقاية: هي نون مكسورة تلحق قبل ياء المتكلم حماية لحركة آخر الكلمة من الكسر، إلا أن ورود شواهد شعرية على حذف هذه النون عدّ من ضرورة الشعر، ومنه قول أبي نخيلة حميد بن الزبير<sup>٣٩</sup>:

### قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِينَ قَدِي      لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمَلْحَدِ

ويتحدث الجرجاوي (ت ٩٠٥هـ) عن (قد)، فيقول: إنّ فيها أوجهاً، الأول: تكون اسماً بمعنى حسب، أي كافي وفيها مذهبان: أحدهما أنها معربة رفعاً على الابتداء وما بعدها خبر، وإليه ذهب الكوفيون، وعلى هذا، فيقال فيها إذا أضيفت إلى ياء المتكلم (قدي درهم) بغير نون الوقاية، الثاني: أنها مبنية على السكون لشبهها بالحرفية لفظاً، وهو مذهب البصريين.

وعلى هذا يقال: (قدي) بغير نون حملاً على حسبي، و (قدني) بالنون حفظاً للسكون لأنه الأصل في البناء<sup>٤٠</sup>، فالبصريون أجازوا حذفها للضرورة لمشابتها حسبي<sup>٤١</sup>، والكوفيون يرونها اسماً بمعنى (حسبي) والأسماء لا تتصل بها نون الوقاية.

## رابعاً: العطف على ضمير الخفض دون إعادة الخافض

اختلف النحاة في جواز العطف على ضمير الخفض من دون إعادة الخافض ، وانقسموا فيه على فريقين: جمهور البصريين ، والفراء من الكوفيين الذين لا يجوز عندهم العطف على ضمير الخفض من دون إعادة الخافض ، يقول سيبويه : " وجاز : (قمت أنت ويد) ، ولم يجز (مررت بك أنت ، وزيد)، لأن الفعل يستغني بالفاعل والمضاف لا يستغني بالمضاف اليه، لأنه بمنزلة التتوين، وقد يجوز في الشعر "٤٢ .

وقد أجاز سيبويه مثل قول الشاعر ٤٣:

**فاليوم قرّبت تهجوناً وتشتّمناً      فاذهب فما بكّ والأيام من عَجَبِ**

فسيبويه يجيز العطف على ضمير الرفع من دون إعادة العامل، لأن الفعل يستغني بالفاعل، ولكنه يمنع عطف الضمير المجرور من دون إعادة عامل الخفض، وعلّة ذلك أن حرف الجر شبيه بالتتوين، فلا يعطف عليه كما لا يعطف على التتوين والعلّة الأخرى لوجوب إعادة ذكر حرف الجر عند العطف على ضمير الخفض هي أن حقّ المعطوف والمطوف عليه أن يصلحاً لحلّول كل واحد محل الآخر، وضمير الجر غير صالح لحلّوله محل ما يُعطف عليه ٤٤، وهم بهذا يرفضون قراءة حمزة الزيّات في قوله تعالى (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) (النساء ١) بقراءة (الأرحام بالخفض عطفاً على الضمير المتصل في (به) .)

فأنكر البصريون ، والفراء هذه القراءة ، وأجازوا القراءة بالنصب ، يقول الفراء : " وفيه قبّح، لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض ، وقد كُنّي عنه ٤٥ ، وأشار الى قبّحه في سعة الكلام، وإجازته في الشعر غير قليل من النحاة كالسيرافي (ت ٣٦٨هـ) ، إذ يقول: " وهذا قبّح ، ويجوز في الشعر<sup>٤٦</sup> ويقول ابن السراج (ت ٣١٦هـ) " أما المخفوض فلا يجوز أن يعطف عليه ظاهر ، فلا يجوز مررت بك، وزيد. وقد حُكي أنه جاء في الشعر<sup>٤٧</sup> .

أما ابن جنبي وإن تأول لقراءة حمزة بالخفض، وأجازها ، إذ يقول : " ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها، وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف<sup>٤٨</sup> .

وهذه الخفة ، واللطافة التي يراها ابن جنبي ( ت هـ ) تأتيمن أنّ ابن جنبي لا يحمل القراءة على العطف على الضمير المجرور ، بل اعتقاد منه أنها من الحذف على أنّ فيها حذف الجزء وهو الباء، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها ، كما يحذف في قولهم : (بمن تمرر، امرر) و (على من تنزل، انزل) ، ولم تقل أمرر به، وأنزل عليه، لتقدم ذكرهما<sup>٤٩</sup> .

فابن جنبي ( ت ٣٩٢ هـ ) يجيز قراءة حمزة بالخفض، لا على انها من باب العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الخافض ، بل على تأويل حذف حرف الجر لتقدم ذكره،

ولكنه في كتاب اللع يجعل هذا لحناً لا يجوز عنده، ويجيزه في الشعر فقط، كقول الشاعر:

**فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَادْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ**

مع أنه كان بإمكانه أن يتأول له كما تأول لقراءة حمزة بالخفض. إلا أنه جعله لحناً، إذ يقول : " فإن كان المضمّر مجروراً ، لم تعطف عليه إلا بإعادة الجار . تقول: مررتُ بك وبزيد. ونزلتُ عليك وعلى جعفر ، ولو قلت مررن بك وزيد كان لحناً<sup>٥٠</sup> .

أما الكوفيون، والأخفش من البصريين<sup>٥١</sup> ، فأجازوا أن يعطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر، محتجين لجوازه أنه قد جاء في القرآن الكريم في قراءة حمزة من قوله تعالى ( واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام ) ( النساء ١) ، كذلك في قوله تعالى ( وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ۗ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ) ( النساء ١٢٧) .

ف ( ما ) الموصولة في موضع جر لأنه عطف على الضمير (فيهن) . وقوله تعالى ( لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ۗ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ۗ ) (النساء ١٦٢)

ف (المقيمين ) في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك) والتقدير فيه : يؤمنون بما أنزل إليك الى المقيمين الصلاة ، ومنه أيضاً قوله تعالى (وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ) (البقرة ٢١٧)، فعطف ( المسجد الحرام) على الهاء في (به) .

هذه الآيات الكريمة ، وما جاء عن العرب من عطف الضمير المجرور من دون إعادة الجار ، كقول الشاعر:

**فاليومَ قَرَّبْتَ تهجونا وتَشْتُنُّنا فإذهب فما بكِ والأيام من عَجَبِ**

دليل عند الكوفيين علة جواز العطف على الضمير المجرور في سعة الكلام من دون إعادة .

ورد ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ما ذهب اليه البصريون من رفضهم لقراءة حمزة بالخفض في ( به والأرحام) ،قال: " وإذا كان البصريون لم يسمعو الخفض في مثل هذا ، ولا عرفوا إضمار الخافض ، فقد عرفه غيرهم<sup>٢</sup> ، فهو يرى إجازة العطف على الضمير المجرور ، ويقول بأنه إذا كان البصريون لم يصلهم مثل هذا في السماع عن العرب، فقد وصل لغيرهم وعرفه، ويذكر عليهم إجازتهم حذف رب ، وإبقاء عملها ثم يختارون النصب في : (به والأرحام) (النساء ١).

وقد أخذ ابن مالك برأي الكوفيين<sup>٣</sup> في هذه المسألة لما استدلوا به من آيات القرآن الكريم .

وبعد هذا العرض نرى أن رأي الكوفيين هو الصواب، فعطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من دون إعادة ذكر حرف الجر جائز في سعة الكلام ، لوروده في القرآن الكريم ، وفي الصحيح من الحديث ، وما ورد عن العرب ، وليس صحيحاً ما ذهب إليه البصريون من تحاملهم على قراءة حمزة بالخفض .

## الخاتمة:

في خاتمة البحث تبينت لنا النتائج الآتية :

- ١- يعدّ الخلاف بين النحاة حول الضرورات الشعرية من أهم الموضوعات التي اهتم بها علماء العربية منذ وقت مبكر ، وألّفوا فيها مصنفات عديدة للبحث في مسائلها.
- ٢- من أسباب الخلاف حول الضرورة استعمال الشاهد الشعري في الاحتجاج بالقواعد.
- ٣- اختلفت طريقة تحليل كل مدرسة ، وطريقة تخريج الشواهد ، واختلف الرأي من عالم لآخر.
- ٤- كان لشاهد الضرورة الشعرية أثر كبير في نشوء الخلاف بين النحويين ، وقد أدى هذا الى اختلاف النحاة في وضع القواعد ، فمنهم من عدّ هذه الاستعمالات منا لا يجوز إلا في الشعر، ومنهم من أخذ بهذه الاستعمالات فوسعوا القاعدة لتشمل هذه الاستعمالات.
- ٥- إنّ الضرورة الشعرية : ما اضطر اليه الشاعر في الشعر دون النثر ، ممّا لم يكن منه عنه مندوحة. أما إن تمكن الشاعر من أن لا يقع فيه فإنّه لا ينبغي أن تعدّ من الضرورة
- ٦- إن الضرورة الشعرية : ما اضطر اليه الشاعر في الشعر دون النثر ، ويخرج منها كل الاستعمالات اللغوية التي ثبت استعمال العرب لها في سعة الكلام ، فيخرج من باب الضرورة كل ضرورة وافقت لهجة من لهجات العرب كون هذه اللهجات تمثل مادة علمية لا ينبغي إهمالها .
- ٧- كما يخرج من باب الضرورة كل استعمال وافق قراءة من القراءات القرآنية، أو الحديث النبوي الشريف، أو أمثال العرب وكلامهم مما يحتج فيه .
- ٨- توسيع القواعد لتشمل الاستعمالات التي ثبت نفي الضرورة الشعرية عنها، وإدراجها في قواعد .

## الهوامش:

- <sup>١</sup> تهذيب اللغة ٣١٦/١١
- <sup>٢</sup> ينظر الكتاب ٨٥/١
- <sup>٣</sup> المصدر نفسه ٩٨/١
- <sup>٤</sup> الكتاب ٩٨/١
- <sup>٥</sup> الكتاب ١٦٩/١
- <sup>٦</sup> لغة الشعر ١٠٦
- <sup>٧</sup> همع الهوامع ١٣٢/١
- <sup>٨</sup> ينظر: لغة الشعر ١٠٦

- ٩ المصدر نفسه ٩٨
- ١٠ الخصائص ١٨٨/٣
- ١١ الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ٦
- ١٢ خزانة الأدب ٩ وغاية الأرب/١١
- ١٣ شعر مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي ٨٤
- ١٤ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ٢٧٥
- ١٥ الكتاب ٨/٣
- ١٦ شرح أبيات سيبويه ١٠٦/٢
- ١٧ المقتضب ١٣٢/٢
- ١٨ ينظر: شرح التسهيل ٦٠/٤
- ١٩ المصدر نفسه
- ٢٠ المصدر نفسه ٥٩/٤
- ٢١ شعر مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي ٨٤
- ٢٢ سر صناعة الإعراب ٦٩/٢
- ٢٣ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ٢٧٥
- ٢٤ شرح ابن عقيل ١٣/٤
- ٢٥ ينظر: المصدر السابق ١٢/٤
- ٢٦ معاني القرآن ١٤٠/١
- ٢٧ الكتاب ٩٩/٣
- ٢٨ ديوان طرفة بن العبد ٢٥
- ٢٩ الانصاف في مسائل الخلاف ٥٦٢/٢
- ٣٠ الأعلام ٨٢/١
- ٣١ معاني القرآن ٥٣/١
- ٣٢ ديوان طرفة بن العبد ٢٥
- ٣٣ مجمع الأمثال ٢٦٢/١
- ٣٤ ينظر: ضرائر الشعر ١١٤
- ٣٥ المفضليات ١٦١
- ٣٦ شعر ابن حية النميري ١٦٧
- ٣٧ ضرائر الشعر ١٤٥
- ٣٨ المصدر نفسه ٢١٢
- ٣٩ شرح ابن عقيل ١١٥/١
- ٤٠ وصل الطلاب الى قواعد الاعراب ١٣٦
- ٤١ ينظر: الكتاب ٣٧٠/٢
- ٤٢ المصدر نفسه ٣٨٢/٢
- ٤٣ الشاهد بلا نسبة في الكتاب ٣٨٢/٢ ، الأصول في النحو ١١٩/٢ ، اللمع في العربية ٩٧
- ٤٤ ينظر: شرح التسهيل ٣٧٥/٣
- ٤٥ ينظر: معاني القرآن ٢٥٢/١ ، الحجة في القراءات السبع ١١٨
- ٤٦ مغاني القرآن ٢١١/١ ، شرح أبيات سيبويه ٢٩٢/٢
- ٤٧ الأصول في النحو ١١٩/٢
- ٤٨ الخصائص ٢٨٥/١
- ٤٩ ينظر: المصدر نفسه ٢٨٥/١ - ٢٨٦
- ٥٠ اللمع في العربية ٩٧
- ٥١ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٣/٢ - ٤٦٤ ، وينظر: معاني القرآن ٢٤٣/١
- ٥٢ الحجة في القراءات السبع ١١٧
- ٥٣ شرح التسهيل ٣٧٩/٣



## المصادر والمراجع:

### القرآن الكريم

- ١- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦ هـ)، تد: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، (د.ت).
- ٢- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢.
- ٣- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٣.
- ٤- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، تد: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث، بيروت، ٢٠٠١.
- ٥- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت ٣٧٠هـ)، تد: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١ هـ.
- ٦- خزنة الأدب وغاية الأدب، ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراي (ت ٨٣٧ هـ)، تد: عصام شقيو، دار البحار، بيروت، ٢٠٠٤.
- ٧- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت هـ)، تد: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- ٨- ديوان طرفة بن العبد، شرح مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمي، بيروت، ط٣، ٢٠٠٣.
- ٩- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠.
- ١٠- شرح ابن عقيل، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩ هـ)، تد: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، (د.ت).

- ١١- شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو محمد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تد: د. محمد علي الريح هاشم، راجعه : طه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر للطباعة والنشر ، القاهرة - مصر ، ١٩٧٤.
- ١٢- شرح التسهيل، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تد: عبد الرحمن السيد ، د.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١، ١٩٩٠.
- ١٣- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تد: عبد المغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، (د.ت).
- ١٤- شعر ابن حية النميري، تد: يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، ١٩٧٥.
- ١٥- شعر مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي، ابتسام الصفار، مكتبة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨.
- ١٦- ضرائر الشعر، علي بن مؤمن بن محمد، الخضرمي الأشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تد: السيد ابراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٠ .
- ١٧- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، محمود شكري الآلوسي (ت ١٣٤٢ هـ)، شرح محمد بهجت الأثري، المطبعة السلفية ، القاهرة، ١٣٤١ هـ .
- ١٨- الكتاب ،سيبويه ،أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) ، تد: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط٤ ، ٢٠٠٤.
- ١٩- لسان العرب ،ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري (ت ٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت، ١٩٥٦.
- ٢٠- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية ، محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٩٩٦ .
- ٢١- اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلبي (ت ٣٩٢هـ) ، تد: فائز فارس، دار الكتب الثقافية ، الكويت، (د.ت) .

- ٢٢- مجمع الأمثال ، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت ٥١٨ هـ)،  
تد: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، (د.ت) .
- ٢٣- معاني القرآن ، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري ، المعروف بالأخفش  
الأوسط (ت ٢١٥ هـ)، تد: د. هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٠ .
- ٢٤- المفضليات، المفضل بن محمد اليعلي (ت ١٦٨ هـ) ، تد: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار  
المعارف ، القاهرة ، (د.ت).
- ٢٥- المقتضب ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي ،أبو العباس، المعروف بالمبرد  
(ت ٢٨٥ هـ) ، تد: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب ، بيروت ، (د.ت) .
- ٢٦- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي (ت  
٩١١ هـ) ، تد: عبد الحميد هندواوي، المكتبة التوفيقية ، مصر ، (د.ت) .
- ٢٧- وصل الطلاب الى قواعد الاعراب، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي الأزهري (٩٠٥ هـ)  
، تد : عبد الكريم مجاهد، دار الرسالة، بيروت، ط١ ، (د.ت) .

## Sources and References

### The Holy Quran

- 1- The Fundamentals of Grammar, Abu Bakr Muhammad ibn Sahl al-Nahwi known as Ibn al-Sarraj (d. 316 AH), edited by: Abdul Hussein al-Fatli, Al-Risala Foundation, Beirut - Lebanon, (no date)
- 2-Al-A'lam, Khair al-Din ibn Mahmud ibn Muhammad ibn Ali ibn Faris, al-Zarkali al-Dimashqi (d. 1396 AH), Dar al-Ilm lil-Malayin, 2002
- 3-Al-Insaf fi Masail al-Dilal Bayn al-Basri and al-Kufi Grammarians, Abdul Rahman ibn Muhammad ibn Abdullah al-Ansari, Abu al-Barakat, Kamal al-Din al-Anbari (d. 577 AH), Al-Maktaba al-Asriya, 1st ed., 2003

- 4-Tahdhib al-Lugha, Muhammad ibn Ahmad ibn al-Azhari al-Harawi, Abu Mansur (d. 370 AH), edited by: Muhammad Awad Maraab, Dar Ihya al-Turath, Beirut, 2001
- 5-Al-Hujjah fi al-Qira'at al-Sab', al-Husayn ibn Ahmad ibn Khalawayh, Abu Abdullah (d. 370 AH), edited by: Dr. Abd al-Aal Salim Makram, Dar al-Shorouk, Beirut, 4th edition, 1401 AH
- 6-The Treasury of Literature and the Ultimate Goal of Literature, Ibn Hujjah al-Hamawi, Taqi al-Din Abu Bakr ibn Ali ibn Abdullah al-Hamawi al-Azrari (d. 837 AH), edited by: Issam Shaqiu, Dar al-Bahar, Beirut, 2004
- 7-Al-Khasais, Abu al-Fath Uthman ibn Jinni (d. AH), edited by: Muhammad Ali al-Najjar, Alam al-Kutub, Beirut, (no date)
- 8-Diwan Tarafa ibn al-Abd, explanation by Mahdi Muhammad Nasir al-Din, Dar al-Kutub al-Ilmi, Beirut, 3rd edition, 2003
- 9- The Secret of the Art of Syntax, Abu al-Fath Uthman bin Jinni al-Mawsili (d. 392 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 2000.
- 10-Explanation of Ibn Aqil, Ibn Aqil, Abdullah bin Abdul Rahman al-Aqili al-Hamdani al-Masri (d. 769 AH), edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut - Lebanon, (no date)
- 11- Explanation of the Verses of Sibawayh, Yusuf bin Abi Saeed al-Hasan bin Abdullah bin al-Marzban, Abu Muhammad al-Sirafi (d. 385 AH), edited by: Dr. Muhammad Ali al-Rayeh Hashim, reviewed by: Taha Abdul Raouf Saad, Dar al-Fikr for Printing and Publishing, Cairo - Egypt, 1974

12- Explanation of al-Tashil, Muhammad bin Abdullah, Ibn Malik al-Ta'i al-Jayyani, Abu Abdullah, Jamal al-Din (d. 672 AH), edited by: Abdul Rahman al-Sayyid, Dr. Muhammad Badawi al-Mukhtun, Hijr for Printing, Publishing and Distribution, 1st ed. 1990

13-Explanation of the Golden Fragments in Knowing the Words of the Arabs, Ibn Hisham Jamal al-Din Abdullah bin Youssef bin Ahmed al-Ansari (d. 761 AH), edited by: Abdul-Mughni al-Daqr, United Distribution Company, Syria, (no date)

14- Poetry of Ibn Hayyah al-Numayri, edited by: Yahya al-Jubouri, Publications of the Ministry of Culture and National Guidance, Damascus, 1975

15- Poetry of Malik and Mutammam Ibn Nuwayrah al-Yarboui, Ibtisam al-Saffar, Al-Irshad Library, Baghdad, 1968

16- The Damages of Poetry, Ali bin Mumin bin Muhammad, al-Khadrami al-Ashbili, Abu al-Hasan known as Ibn Asfour (d. 669 AH), edited by: Sayyid Ibrahim Muhammad, Dar al-Andalus for Printing, Publishing and Distribution, 1st ed., 1980

17- Ad-Darayer and what is permissible for the poet without the prose writer, Mahmoud Shukri Al-Alusi (d. 1342 AH), explanation by Muhammad Bahjat Al-Athari, Al-Salafiya Press, Cairo, 1341 AH

18- The Book, Sibawayh, Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar (d. 180 AH), edited by: Abdul Salam Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 4th ed., 2004

- 19- Lisan Al-Arab, Ibn Manzur, Muhammad bin Makram Al-Afriqi Al-Masri (d. 711 AH), Dar Sadir, Beirut, 1956
- 20-The Language of Poetry, a Study in Poetic Necessity, Muhammad Hamasa Abdul Latif, Dar Al-Shorouk, Cairo, 1st ed., 1996
- 21- Al-Lamaa fi Al-Arabiya, Abu Al-Fath Othman bin Jinni Al-Mawsili (d. 392 AH), edited by: Faiz Faris, Dar Al-Kutub Al-Thaqafiya, Kuwait, (no date)
- 22- Majma' al-Amthal, Abu al-Fadl Ahmad ibn Muhammad ibn Ibrahim al-Maydani al-Nishaburi (d. 518 AH), edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Ma'rifah, Beirut - Lebanon, (no date)
- 23- Ma'ani al-Qur'an, Abu al-Hasan al-Majasha'mi by allegiance, al-Balkhi then al-Basri, known as al-Akhfash al-Awsat (d. 215 AH), edited by: Dr. Huda Mahmood Qara'a, al-Khanji Library, Cairo, 1st ed., 1990
- 24- al-Mufaddaliyat, al-Mufaddal ibn Muhammad al-Yali (d. 168 AH), edited by: Ahmad Shaker and Abd al-Salam Harun, Dar al-Ma'arif, Cairo, (no date)
- 25- al-Muqtabas, Muhammad ibn Yazid ibn Abd al-Akbar al-Thamali al-Azdi, Abu al-Abbas, known as al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by: Muhammad Abd al-Khaliq Azima, Alam al-Kutub, Beirut, (no date)
- 26- Huma' al-Hawami' fi Sharh Jami' al-Jawami', Abd Al-Rahman bin Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), edited by: Abdul Hamid Handawi, Al-Tawfiqiya Library, Egypt, (no date). 27- The Students Arrived at the Rules of Grammar, Khalid bin Abdullah bin Abi Bakr al-Jarjawi al-Azhari

(905 AH), edited by: Abdul Karim Mujahid, Dar al-Risala, Beirut, 1st ed.,  
(no date)

